مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية

أ. أحمد حسين القماطي
باحث أكاديمي
Ahmad.algamaty@lab.edu.ly

ا. د فاخر مفتاح بوفرنة
أستاذ بقسم التمويل والمصارف
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
Buferna@yahoo.com

الملخص:

يكمن الهدف الرئيس لهذه الدراسة في معرفة مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية، وقد تم دراسة المصارف التي تقع إداراتها الرئيسة بمدينة بنغازي، وهي مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط، واستخدم استبيان تم توزيعه على عينة طبقية عشوائية نسبية من مجالس الإدارة واللجان التابعة لها والإدارات التنفيذية بهذه المصارف، حيث بلغ عددها (82) مفردة مكونة من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء وأعضاء اللجان التابعة لمجالس الإدارة ومديري الإدارات التنفيذية.

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما اعتمدت في جانبها العملي على التحليل النوعي والذي أُستخدم لتحديد مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف محل الدراسة، حيث تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، والانحرافات المعيارية، ومعامل ألفا - كرونباخ (Cronbach's alpha)، واختبار كولموجورف – سميرنوف Kolmogor-ov- Smirnov's))، واختبار(t-test) لعينة واحدة، والمتوسط المرجح والوزن النسبي.

توصلت الدراسة إلى أن مستويات تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها: (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وسياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف، وإجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)، جميعها مرتفعة، وأن أكثر أبعاد الحوكمة تطبيقاً: بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً: بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، المصارف التجارية الليبية.

The Role of Governance in Achieving the Integrity Performance of Libyan Commercial Banks.

Ahmad Hussain AL-Qamati

Academic Researcher

Ahmad.algamaty@lab.edu.ly

Prof. Fakher Muftah Buferna

Professor

Department of Banking and Finance

Faculty of Economic - University of Benghazi

Buferna@yahoo.com

Absract

The main goals of this thesis are to investigate the level of application of governance standards in their various dimensions in Libyan commercial banks and their impact on the banks safety. The study's sample is consisted of commercial banks operating in Libya with headquarters in Benghazi. These banks are Al-Wahda Bank, The Bank of Commerce and Development, and The Mediterranean Bank (Al-Motawaset Bank). The questionnaire is also handed out to 82 people, consisting of chairs of administrative boards, chairmen and members of committees affiliated with boards of directors, and managers of executive departments.

This study employed the qualitative analysis to determine the level of application of banking governance standards in their various dimensions, The study data was analyzed by using the Statistical Analysis Program for Social Sciences (SPSS). The standard deviations, the cronbach's alpha, the kolmogorov- smirnov's, the one-sample t-test, the arithmetic averages, were used in this study.

The study is concluded that the levels of application of banking governance standards with their dimensions (Eligibility & Independence of the Board of Directors and Executive Management, Efficiency & Independence of the Committees Emanating from the Board of Directors, The Bank's Disclosure & Transparency Policy, and The Bank's Procedures on Ensuring the Rights of Shareholders & Dealers) were all high. The Eligibility & Independence of the board of directors and executive management were the most commonly used governance dimensions while the least implemented were the dimensions of the bank's disclosure and transparency policy. The results also showed that there is a strong positive correlation between the application of banking governance standards in their various dimensions and the integrity of banking performance. The most influential dimensions were the

bank's procedures dimension on guaranteeing the rights of shareholders & dealers, followed by the efficiency & independence of the committees emanating from the Board of Directors, followed by the Eligibility & Independence of the Board of Directors and the Executive Management. However, there is no significant effect of the bank's disclosure and transparency policy dimension on the integrity of banking performance.

Key words: Governance, Libyan Commercial Banks.

. المقدمة

تتوقف قدرة النظام المصرفي على مواجهة الأزمات بما فيها من مخاطر وخسائر وظروف عدم استقرار، على مدى فاعلية الإجراءات والتدابير الاحترازية الموضوعة من المصارف المركزية وقدرتها على الوقاية من الأزمات والتدخل الفوري للحد من الخسائر وتدهور الأصول، هذا الأمر دفع بالسلطات الرقابية في مختلف دول العالم لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف والتي تؤثر في سلامة أداءها. لقد تم انشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية التي تسعى إلى تقوية صلابة أداء المصارف وتحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية، وذلك بوضع نُظم مشتركة وملزمة للمصارف وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها من خلال مُقرراتها المتمثلة في بازل الأولى والثانية والثالثة وتعديلاتها، ووضع دليل للحوكمة كطريقة تُدار بها المصارف من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا التي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنُظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين (درويش، 2007).

تُعد الحوكمة إحدى الأدوات الشائعة والمستخدمة في الإدارة الرشيدة، والتي تهدف إلى قياس المخاطر والسيطرة عليها وتشجيع مديري المصارف على تعظيم قيمة المنشأة والتقليل من مستوى المخاطر، وتحقيق سلامة الأداء (Zagoub, 2011). وقد سعت العديد من الدول إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الرقابية والتقويمية بهدف مواجهة المشاكل والأزمات المختلفة وظروف عدم الاستقرار التي تؤثر في الأداء المصرفي، وذلك من خلال مصارفها المركزية بما فيها وضع دليل للحوكمة والالتزام بتطبيق معاييرها ومبادئها، أما على الصعيد المحلي وما تمر به ليبيا من ظروف سياسية واقتصادية غير مستقرة، وما يصاحبها من مشاكل وأزمات في القطاع المصرفي، فإن الأمر يستدعي دراسة الحوكمة كأحد الآليات التي تضمن تحقيق سلامة أداء المصارف التجارية بما ينعكس على استقرار الاقتصاد الليبي.

2. الدراسات السابقة

1- من الدراسات التي اهتمت بتطبيق الحوكمة في المصارف على المستوى الدولي، يمكن الإشارة إلى:

دراسة **Antwi & Binfor (2013)** التي سعت إلى التحقق من تأثير الحوكمة على التغيير

الاستراتيجي في المصارف، واختبار مدى أهمية آليات الحوكمة والقرارات الاستراتيجية على نقاط الضعف والمخاطر التي تهدد عمل المصارف، وقد أجريت الدراسة على المصارف الريفية في شرق غانا، وتكونت عينة الدراسة من أعضاء مجالس الإدارة وموظفي الإدارات التنفيذية العليا، واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، والذي تم تحليل بياناته من خلال التحليل النوعي، كما أُستخدم أسلوب التحليل الكمي لغرض تحليل البيانات الكمية للمصارف عينة الدراسة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود أهمية عالية لآليات الحوكمة والقرارات الاستراتيجية في علاج نقاط الضعف والحد من المخاطر التي تواجه المصارف عينة الدراسة، كما بينت النتائج أن 70% من الذين استطلعت آرائهم في الاستبيان يدعمون أهمية وجود آليات الحوكمة في السياسة الرسمية للمصارف، كما توصلت النتائج إلى أن الحوكمة تؤثر بشكل كبير في التغييرات الاستراتيجية للمصارف، وبحسب وجهة نظر الدراسة فإن الحوكمة تعمل على تحسين أداء المصارف خاصة إذا ما تم تطبيقها من قبل مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية العليا.

فيما سعت دراسة **مسعد (2014)** إلى معرفة دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري، والتعرف على مفهوم الحوكمة وخصائصها، ومفهوم الفساد وأنواعه، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والكمي العام، حيث تركزت الدراسة في أربعة محاور تمثلت في (ماهية الفساد وأنواعه والوضع في مصر، ماهية الحوكمة وأهدافها، كيفية قيام الحوكمة بالحد من الفساد المالي والإداري، دور الحكومة المصرية في تحسين ممارسات حوكمة الشركات). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود اهتمام كبير بمفهوم الحوكمة ، وأن تطبيقها يؤثر إيجابياً لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، وأن الحوكمة الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية أو المحلية، وتحد من هروب رؤوس الأموال وتسهم في مكافحة الفساد، كما بينت النتائج أن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة ينعكس بشكل جيد على مكافحة الفساد المالي والإداري، وأن تطبيق آليات الحوكمة يحقق الشفافية والعدالة ويراعي أصحاب العمل والعمال، ويحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، ويسهم بشكل كبير في تنمية الاستثمارات والمدخرات، وتعظيم الربحية.

وسعت دراسة **معتوق وآخرون (2017)** إلى التعرف على الحوكمة في الجهاز المصرفي وأهمية تطبيقها في المصارف، وتوضيح مفهومها وفق الهيئات الدولية، كما سعت الدراسة إلى التعريف بالأزمات المالية التي واجهت القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في العالم، وقد تم إجراء الدراسة على كل من (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولجنة بازل). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن ضعف الحوكمة والممارسات غير السليمة للقطاع المصرفي كانت سبباً رئيساً في حدوث هذه الأزمات المالية العالمية كأزمة شرق آسيا 1997م والأزمة المالية العالمية 2007-2008، وأن التطبيق الجيّد للحوكمة يحد من وقوع هذه الأزمات، كما أوضحت النتائج الاهتمام المتزايد للدول بإصدار التشريعات والقوانين التي تضمن التطبيق الجيد للحوكمة حفاظاً على سلامة واستقرار قطاعها المصرفي.

وأجرى **هجيرة وخميسي (2018)** دراسة سعت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الجزائرية، ومستوى تطور إدارة المخاطر، وعلاقة تطبيق مبادئ الحوكمة بتطور إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الجزائرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة والبالغ عددها 50 مصرفاً، اختيرت منه عينة بالأسلوب العشوائي البسيط قوامها 25 مصرف، ووزعت 60 استبانة على (مدراء المصارف، ومدراء إدارة المخاطر)، حيث تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة في المصارف التجارية عينة الدراسة، وأن هناك مستوى مقبول من إدارة المخاطر، كما تبين وجود علاقة تأثير إيجابية لتطبيق مبادئ الحوكمة على تطور إدارة المخاطر.

2- من الدراسات التي اهتمت بتطبيق الحوكمة في المصارف على المستوى المحلي، يمكن الإشارة إلى:

دراسة **Zagoub (2011)** التي هدفت إلى التعرف على مدى استخدام معايير الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، وذلك للتحقق من تبنى هذه المصارف نفس المعايير أو أن هناك اختلاف فيما بينها، حيث تكونت عينة الدراسة من ثلاثة مصارف تجارية وهي: (المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحارى، مصرف الإجماع العربي) إضافة إلى مصرف ليبيا المركزي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أداتين لجمع البيانات هما المقابلة والاستبيان، حيث أجرت الدراسة عدد 25 مقابلة في سنة 2009 وعدد 212 استبيان لكل من أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين ورؤساء الأقسام في المصارف عينة الدراسة وذلك في سنة 2010.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تبني مفهوم الحوكمة يُعدُّ جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح، وبحسب الدراسة، فإن معايير الحوكمة التي أصدرها مصرف ليبيا المركزي في حينه لم تكن إلزامية ولذلك تم تجاهلها من قبل المصارف التجارية الليبية.

وفي ذات السياق سعت دراسة **الساعدي (2014)** إلى توضيح مدى قُدرة المصارف الليبية على تطبيق الحوكمة، لما لها من قُدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، والتعرف على مدى نجاح الحوكمة من خلال التركيز على المتطلبات القانونية، ومعايير المحاسبة الدولية، والتدقيق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك من خلال مجموعة من الوسائل الاحصائية كالارتباط المتداخل بين متغيرات الدراسة، وتحليل الانحدار. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، وأن هناك اجماع لدى موظفي المصارف على أهمية تطبيق الحوكمة، لما لها من أثر في تحسين سير العمل المصرفي.

كما هدفت دراسة **الفلاح والجهاني (2017)** إلى معرفة دور الحوكمة في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال الدور الرقابي، والدور الأخلاقي، ودور إدارة المخاطر، ودور الإفصاح والشفافية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الإدارات الرقابية للإدارات الرئيسة وإدارات المنطقة الشرقية في مدينة بنغازي للمصارف التجارية الليبية التالية: (مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الصحاري)، واعتمدت الدراسة على المسح (Survey) من خلال قائمة الاستبيان، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات المجمعة. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود دور جوهري للحوكمة من خلال تلك الأدوار في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، وأن دور إدارة المخاطر من أهم تلك الأدوار يليه الدور الأخلاقي ثم الدور الرقابي، فيما كان دور الإفصاح والشفافية في المرتبة الأخيرة.

وسعت دراسة **الشيخي والجطلاوي (2019)** إلى التعرف على الحوكمة في المؤسسات الليبية، والتحقق من دور لجنة المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية في الحد من الفساد المالي في ظل الحوكمة، كما سعت الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة لجنة المراجعة لمهامها لتفعيل آلية المراجعة الداخلية، ومعرفة مدى توافر المقومات والصلاحيات لأعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية، وقد تم إجراء الدراسة على أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين في الإدارات العاملة للمصارف التجارية العاملة في المنطقة الشرقية بليبيا، واعتمدت الدراسة على الاستبيان، وقد أجريت الدراسة خلال شهري يونيو ويوليو سنة 2019م. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن أعضاء لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية عينة الدراسة يقومون بممارسة المهام المنوطة بهم من أجل تفعيل آلية المراجعة الداخلية لمواجهة الفساد المالي بدرجة مرتفعة، وأن أعضاء لجان المراجعة تتوافر فيهم الخصائص ولديهم الصلاحيات اللازمة لتأدية مهامهم بدرجة مرتفعة، كما بينت النتائج أن لجنة المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تقوم بإعداد تقارير سنوية توضح فيها المهام التي تم إنجازها خلال العام وفق متطلبات ومعايير الحوكمة.

وهدفت دراسة **اسميو والفضلي (2019)** إلى التعرف على دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى لغرض تحليل دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن متطلبات دليل الحوكمة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي تحد بنسبة 72% من الفساد المالي والإداري في القطاع المصرفي الليبي، كما كشفت النتائج بأن نسبة الحد من الفساد في كل من متطلبات الفصل الثاني الخاص بحقوق المساهمين، ومتطلبات الفصل السادس كانت متدنية بحسب وجهة نظر الدراسة.

فيما سعت **خليل وآخرون (2019)** إلى معرفة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، وقياس درجة تطبيق مبادئ

الحوكمة وهي (الإفصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، العدالة والمساواة، مسؤولية الإدارة العليا)، والتعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين على تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص، وقد أجريت الدراسة خلال أشهر (مايو، يونيو، يوليو) من سنة 2019م، واعتمدت الدراسة منهج الإحصاء الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمصرف الجمهورية فرع العلوص، وبلغ مجتمع الدراسة عدد 31 موظف، حيث استخدم أسلوب الحصر الشامل، كما تم استخدام الاستبيان أداة للدراسة، واستخدمت الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة واستخراج نتائجها من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والتي تمثلت في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون)، بينما لا يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة)، كما كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة معنوية بين استجابات العاملين حول تطبيق مبادئ الحوكمة، وبحسب وجهة نظر الدراسة فإن هذه الفروق ترجع بسبب وجود تباين في متغيري (النوع، والمستوى التعليمي) بين العاملين في المصرف محل الدراسة.

3. إشكالية الدراسة:

لقد أوضحت عدة تقارير دولية عوامل ومسببات حدوث الأزمة التي يعاني منها القطاع المصرفي في ليبيا، ومن أهمها الانقسام السياسي في البلاد منذ سنة 2014م، لقد ذكر البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2022م بأن انقسام المصرف المركزي الليبي تسبب في إضعاف أدائه لوظائفه المعتادة وأثّر ذلك على القطاع المالي بعدة طرق مختلفة، منها جمود جميع المبادرات والأنشطة في القطاع المالي غير المصرفي، كما أن صعوبة الحصول على النقد الأجنبي بالسعر الرسمي وغياب الثقة في المصارف أدى إلى عمليات سحب واسعة من المصارف، واكتناز العملات الأجنبية وعدم المساواة في الحصول عليها، وبحلول عام 2018م، كان نحو ثلث أموال الليبيين خارج المصارف، الأمر الذي أدى إلى حدوث انخفاض كبير في قيمة الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية الأخرى (البنك الدولي، 2022).

كذلك حدد تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط (2019) بأن أهم أسباب الأزمة المصرفية والمالية في ليبيا يعود إلى حدوث أزمة سياسية أدت إلى تقسيم مؤسسات الدولة إلى برلمانين وحكومتين إحداها في شرق البلاد والثانية في غربها، وترتب عنها انقسام المصرف المركزي بدوره إلى قسمين، وانعكس هذا الانقسام على الأداء المالي للمصارف التجارية في الدولة.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي 2018 إلى أن المصارف التجارية في ليبيا تستحوذ على حوالي 80% من أصول القطاع المالي، وأن هذه الأصول تتركز بشكل كبير في أكبر خمس مصارف حكومية بنسبة 84%، كما أن الودائع تتركز كذلك في أكبر خمس مصارف وبنسبة تفوق 85% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، ويقتصر دور هذه المصارف في صرف الرواتب الحكومية مع غياب خدمات حقيقية في مجالات الوساطة المالية.

كذلك أظهرت نتائج تقرير الاستقرار المالي 2018 المتعلقة باختبارات التحمل لملاءة رأس المال وفق عدة سيناريوهات مقترحة، أن السيناريو الأول حول انتقال 10 % من القروض الى قروض متعثرة، قد يؤدي إلى انخفاض كفاية رأس المال للمصارف التجارية العاملة من 16.5% إلى 12.3%. أما السيناريو الثاني فتمثل في انتقال ما نسبته 20% من القروض العاملة، مما سيعمل على تخفيض كفاية رأس المال إلى 9%. وافترض السيناريو الثالث زيادة شدة الصدمة بانتقال 25% من القروض العاملة لتصبح قروضاً متعثرة وبالتالي إمكانية انخفاض كفاية رأس المال إلى 7.4% وهو مستوى أقل من النسبة المطلوبة وفقا لتعليمات بازل 3 (10.5%) وأقل من النسبة المطلوبة وفقا لتعليمات مصرف ليبيا المركزي (8%). كما أظهرت النتائج أنه عند تطبيق الصدمة الثانية، والمفترض فيها زيادة القروض المتعثرة بنسبة معينة (25، 50، 100%) فإن نسبة كفاية رأس المال ستكون (13.5، 11.3، 6.9%) على التوالي، علاوة على ذلك فقد بيّن التقرير بأن اختبارات التحمل لملاءة رأس المال وفق هذه السيناريوهات المحتملة ستكون ذات فائدة في إطار إصلاح القطاع المصرفي في ليبيا وعلاج مشكلة القروض المتعثرة، خاصة تلك المتعلقة بالشركات العامة والمضمونة من وزارة المالية، والتي تُشكل أكبر نسبة من القروض المتعثرة لدى أكبر المصارف التجارية في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي، 2022).

أوضحت العديد من الدراسات المحلية بأن المشاكل التي تواجه القطاع المصرفي هي مشاكل متعددة منها ما هو مرتبط بفقدان الثقة بالنظام المصرفي وسحب المودعين لأموالهم، ومنها ما له علاقة بالاعتمادات المُستندية وصعوبة الحصول على العملات الأجنبية كالدولار واليورو، وتدني قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى (أفريو، 2018)، إضافة إلى أن الانقسام السياسي والاقتصادي الحاصل في أغلب المؤسسات وأبرزها المصرف المركزي ووزارة المالية خلال الفترة 2014 – 2019، واستحداث أداة لتغطية الدين العام وهي رسم بيع النقد الأجنبي، دون خضوعها لسلطة وزارة المالية التي تعتبر المسؤول عن جمع إيرادات الدولة، قد أدى إلى غياب سياسة مالية ونقدية موحدة، وأسهم في تفاقم الدين العام وارتفاع التضخم بشكل غير مسبوق (بوفرنة والشلماني، 2021).

لقد كشفت دراسة بوفرنة وآخرون (2019) بأن المصارف الليبية غير مؤهلة حالياً لتوفير الخدمات والمنتجات المالية المختلفة بسبب الظروف الاقتصادية القائمة وعدم وجود سوق منافسة حقيقي، وعدم وجود ارتباط بين قطاع الاقتصاد الحقيقي والقطاع المالي بسبب هيمنة النفط على اقتصاد البلاد، والحاجة إلى إعادة النظر في قانون المصارف واستقلالية قانون الصيرفة الإسلامية عنه، كما أشارت دراسة الفلاح والجهاني (2017) إلى وجود دور جوهري للحوكمة في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية، والتي اتفقت مع دراسة الساعدي (2014) التي كشفت عن وجود علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والتدقيق الداخلي، وبين نجاح الحوكمة المصرفية، وأن هناك اجماع لدى موظفي المصارف على أهمية تطبيق الحوكمة، لما لها من أثر في تحسين

سير العمل المصرفي، ومن ناحية أخرى إن دراسة Zagoub (2011) أوضحت أن تبني مفهوم الحوكمة يعتبر جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح.

وبناءً على ذلك، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمعايير ومبادئ الحوكمة بأبعادها المختلفة، لما لها من تأثير إيجابي على الأداء المالي والإداري للمصارف التجارية.

4. فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه «**لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية**».

5. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق معايير الحوكمة بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية، وهي: (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين)، وذلك لما لها من أهمية في تعزيز الطريقة التي تدار بها المصارف عن طريق مجلس الإدارة والإدارة العليا، بحيث تعمل على تحديد كيفية وضع أهداف المصرف، والتشغيل، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين (Lupu & Nichitean, 2011).

6. أهمية الدراسة:

فرضت الأوضاع غير المستقرة والأزمات التي واجهها الاقتصاد الليبي بصفة عامة والنظام المصرفي بصفة خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة، أن تبنى المصارف التجارية استراتيجيات وآليات تهدف إلى الحد من تأثير هذه الأوضاع عليها، ومن هنا فإنه يمكن تحديد أهمية هذه الدراسة في التالي:

1. تسليط الضوء على طبيعة الحوكمة وأهمية تطبيقها في القطاع المصرفي الليبي كآلية مهمة لتحقيق سلامة أداء المصارف التجارية.
2. تُعد هذه الدراسة استكمالاً لدراسات سابقة تناولت موضوع الحوكمة، وكإثراء للأدب النظري والمكتبة العلمية، خاصة أن موضوع الحوكمة لم يحظى بالبحث الكافي بالبيئة المحلية.

7. مفهوم الحوكمة المصرفية:

يقصد بها الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصارف والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفق القوانين والنظم السائدة بما يحقق مصالح المودعين (العزاوي وخميس، 2010).

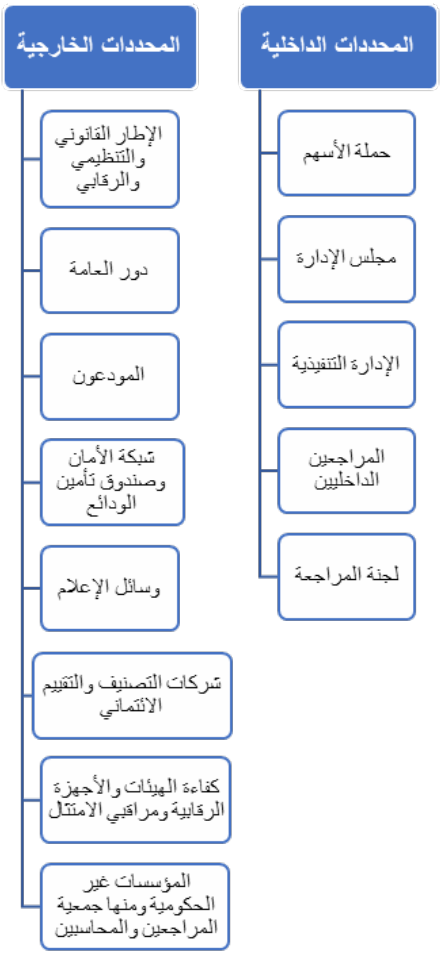
8. مُحددات الحوكمة المصرفية:

تطبيق الحوكمة في المصارف يُعد مطلباً هاماً، كما يلعب المصرف المركزي دوراً أساسياً ورئيساً في تعزيز وتشجيع الحوكمة في المصارف، حيث أن تطبيق الحوكمة بشكل جيد وصحيح يقع ضمن مسؤولياته الإشرافية والرقابية، ويتطلب التطبيق السليم والجَيّد للحوكمة المصرفية توافر مجموعة من المحددات والضوابط، والتي يمكن تقسيمها بين

محددات داخلية وخارجية.

يمكن توضيح المحددات الداخلية والخارجية للحوكمة المصرفية كما تناولها كلٌ من عياري وخوالد (2012)، وكعلة (2015)، والذبحاوي وعلي (2018)، وذلك فق الشكل رقم (1):

الشكل (1) محددات الحوكمة المصرفية

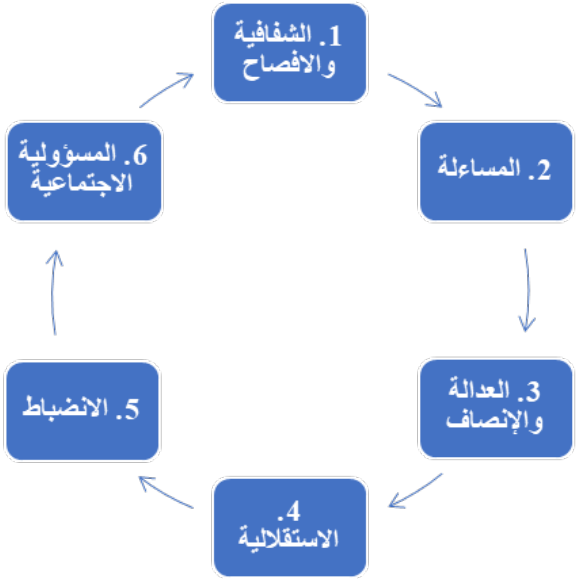


المصدر: اعداد الباحث بحسب ما ورد في كل من عياري وخوالد (2012)، وكعله (2015)، والذبحاوي وعلي (2018).

9. خصائص الحوكمة المصرفية:

تتميز الحوكمة المصرفية بمجموعة من الخصائص الهامة، التي يمكن إجمالها بناءً على ما أوضحه كل من حماد (2005)، والغانمي (2009)، والذبحاوي وعلي (2018)، وفق الشكل رقم (2):

الشكل (2)خصائص الحوكمة المصرفية



المصدر: اعداد الباحث بحسب ما ورد في (حماد، 2005)، و(الغانمي، 2009)، و(الذبحاوي وعلي، 2018)

10. منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أُستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي اللذان يقومان على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة، أو حدث معين بطريقة كمية، أو نوعية في فترة زمنية معينة، أو عدة فترات، للوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهمها(Kothari, 2004)، حيث أُستخدم المنهجان لرصد ومتابعة واستعراض متغير الدراسة (الحوكمة)، وتعتمد هذه الدراسة على الجانب العملي لتحقيق أهدافها من خلال التحليل النوعي.

يتضمن الجانب التحليلي لبيانات الدراسة التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها باستخدام الاستبيان، إضافة إلى ذلك يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها، لينتهي بجملة من التوصيات التي يُوصي بها الباحث، يهدف هذا التحليل إلى قياس مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف عينة الدراسة من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان، وتحليلها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم تطوير الاستبيان بالاستناد إلى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي والصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2010)، ودراسة الذبحاوي وعلى (2018) وبوفرنة وآخرون (2018).

- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل البيانات النوعية تم استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، **حيث تم استخدام مجموعة من الوسائل الإحصائية المتمثلة في (عبيد، 2022):**

- معامل ألفا- كرونباخ (Cronbach's alpha): لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة بجميع محاورها، وقياس الاتساق الداخلي والموثوقية، ومدى ارتباط مجموعة العناصر المكونة لمحاور أداة الدراسة ببعضها البعض.

-المتوسط المرجح والوزن النسبي: لمعرفة مدى ارتفاع، أو انخفاض استجابات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة، ويفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط، مع العلم بأن تفسير مدى الاستخدام، أو مدى الموافقة على العبارة يتم كما سبق وأوضحناه في جدول رقم (1).

- الانحرافات المعيارية: للتعرف على مدى انحراف استجابات عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة عن متوسطها، كما يوضح التشتت في استجابات أفراد عن كل عبارة من عبارات أبعاد ومحاور الدراسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري من الواحد الصحيح فأعلى يعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).

- اختبار كولموجورف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov's): لاختبار اعتدالية البيانات، ومعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

- اختبار (t-tset) لعينة واحدة:

لفحص الفرضيات المتعلقة بمتوسط مجتمع واحد، أو المقارنة بين متوسط مجتمعين، حيث إن هدف الدراسة اختبار متوسط مجتمع واحد للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، لذلك سيتم تطبيق الاختبار بعد أن يتم التأكد من تبعية العينة للتوزيع الطبيعي أولاً.

لقد تم التحقق من ثبات مقياس الدراسة عن طريق معادلة ألفا - كرونباخ (Cronbach's alpha)، والتحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام مقياس الصدق الإحصائي الذي يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على الاستبيان، ويُحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح.

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، ولتحديد مستوى الموافقة الخُماسي، باعتباره أكثر المقاييس استخداماً، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو التالي:

تدريج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق درجة (2)، محايد درجة (3)، موافق درجة (4)، وموافق بشدة درجة (5). ويوضح الجدول رقم (1) كيفية توزيع الوزن النسبي للتعرف على مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة للمصارف التجارية عينة الدراسة. كما في الجدول رقم (1):

جدول (1) درجات المو افقة وفق مقياس ليكرت الخماسي ومدى المتوسط المرجح ومدى الوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(36%-20%)	(52%-36%)	(68%-52%)	(84%-68%)	(100%-84%)
وصف المستوى	منخفض جداً	منخفض	متوسط	عالي	عالي جداً

المصدر: (عبيد، 2022)

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العامة والخاصة العاملة في ليبيا، وقد اختيرت عينة الدراسة من المصارف التجارية التي تقع إداراتها الرئيسة بمدينة بنغازي وهي (مصرف الوحدة، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف المتوسط)، بطريقة عشوائية طبقية نسبية من مجالس الإدارة واللجان التابعة لها والإدارات التنفيذية بهذه المصارف، وبلغ قوامها (82) مفردة مكونة من رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء وأعضاء اللجان المشكلة في مجلس الإدارة.

تشمل متغيرات الدراسة معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة وهي (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (x_1)، كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة (x_2)، سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف (x_3)، إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين (x_4)) (الذبحاوي وعلي، 2018).

يعتمد النموذج المستخدم في هذه الدراسة على - اختبار (t-tset) لعينة واحدة، وذلك لفحص الفرضيات المتعلقة باختبار متوسط مجتمع واحد للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، حيث سيتم تطبيق الاختبار بعد التأكد من تبعية العينة للتوزيع الطبيعي أولاً، لقد تم وضع بعض التعديلات في كيفية قياس المتغيرات وذلك بسبب القيود التي تفرضها نوعية البيانات المتحصل عليها، لقياس أثر المتغيرات التفسيرية باستخدام المقاييس المبينة في الجدول رقم (2) كما يلي:

جدول (2) متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	البيان	الرمز
1	أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	x_1
2	كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	x_2
3	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	x_3
4	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	x_4

المصدر: اعداد الباحث

لقد تم التحقق من تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامترية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار (كولموجورف - سميرنوف Kolmogorov Smirnov's-) عندما يكون حجم البيانات أقل من 100 مفردة، والجدول رقم (3) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة (عبيد، 2022).

جدول (3) قياس التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات الدراسة	كولموجورف- سميرنوف		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
بعد أهلية واستقلالية	0950.	82	0670.
بعد كفاءة واستقلالية	1570.	82	0530.
بعد السياسة والافصاح والشفافية	1810.	82	0520.
بعد الإجراءات المصرف	1260.	82	0550.
محور الحوكمة	1110.	82	0540.

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3) لاختباري (كولموجورف- سميرنوف) على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا يعني أن استخدام الاختبارات البارامترية هو الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

كما تم التحقق من ثبات وصدق مقياس الدراسة، حيث أجريت دراسة استطلاعية على عينة من مجتمع الدراسة بلغ قوامها (30) مفردة، وطبقت معادلة (ألفا - كرونباخ) لحساب ثبات مقياس الدراسة من خلال البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS)، كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على الاستبيان، ويُحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر والواحد الصحيح، كما تم ذكره سابقاً في الجانب العملي من منهجية الدراسة (عبيد، 2022).

لقد تم التحقق من صدق مقياس الدراسة باستخدام طريقة الصدق (Statistical Validity) كما هو موضح بالجدول رقم (4)، حيث تراوحت قيم معاملات ثبات أبعاد تطبيق معايير الحوكمة ما بين (0.925) و(0.953)، وبلغت قيمة معامل ثبات محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة (0.981)، وهي درجات ثبات عالية، وهذا يدل على أن

استمارة الاستبانة اتسمت بالثبات وبدرجة عالية من التميز.

كما تراوحت قيم معاملات صدق أبعاد تطبيق معايير الحوكمة ما بين (0.961) و(0.976)، وبلغت قيمة معامل صدق محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة (0.990)، وهذا يُبرر صدق المقياس وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله، كما يلي:

جدول (4) قيّم معامل الثبات والصدق لأداة الدراسة

م.	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
أ.	أهلية واستقلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	13	0.925	0.962
ب.	كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة	11	0.948	0.974
ج.	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	11	0.953	0.976
د.	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	11	0.945	0.972
1.	محور معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة	46	0.981	0.990

المصدر: إعداد الباحث

11. اختبار فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على أنه «لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية الليبية»، وتتكون أبعاد الحوكمة المختلفة مما يلي:

1. مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (5):

جدول (5) مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من وجهة نظر عينة الدراسة

م.	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1	تقع المسؤولية النهائية على أنشطة المصرف وسلامته المالية على مجلس الإدارة وهيئة المراقبة.	4.28	0.80	85.6
2	يضع المجلس اللوائح والتعليمات والأهداف والخطط والسياسات العامة ويعمل على تحديثها من قبل الإدارة التنفيذية.	4.29	0.79	85.8
3	يتضمن النظام الداخلي معايير محددة تضمن انتخاب أعضاء مؤهلين ولديهم خبرة عند الترشح لعضوية مجلس الإدارة.	3.79	1.03	75.8
4	تتوافر في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التأهيل والخبرة اللازمة والكافية في الشؤون المصرفية والمالية.	4.06	0.94	81.2
5	يمتلك أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إبداء الآراء والأحكام المستقلة دون التأثر بأي مصالح أخرى.	3.65	1.08	73.0
6.	تتحدد المعاملة المالية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة بقرار من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح من المجلس ووفقاً لتوصيات لجنة التعيينات والمكافأة.	3.84	0.89	76.8
7.	يوجد عضوين مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة لا تربطهم مع المصرف أي التزامات مباشرة أو غير مباشرة.	3.60	1.06	72.0
8.	يلتزم المصرف بعدم الجمع بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	3.77	1.02	75.4
9.	يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور اساسي لضمان التنفيذ السليم لمعايير الحوكمة.	3.74	1.07	74.8
10	يحرص مجلس الإدارة على تعزيز القيم الأخلاقية بالمصرف والإشراف على أعماله وتقييم إجراءات حوكمته ومتابعة إدارته واختيار القائمين عليها وتعزيز الرقابة والإشراف على المؤسسات التابعة.	3.82	1.09	76.4
11	يفصح المجلس ضمن التقرير السنوي عن المبالغ والمنافع العينية التي يتحصل عليها رئيس المجلس والأعضاء والإدارة التنفيذية.	3.66	0.98	73.2
12.	يخضع أداء المجلس والإدارة التنفيذية للتقييم والمراجعة من جهات رقابية مستقلة.	3.87	0.95	77.4
13	يوجد لدى المصرف ميثاق وسياسات لمعايير الحوكمة وتدريب الموارد البشرية والجودة الشاملة وأخلاقيات السلوك المهني، وتتوفر فيه لجنة حوكمة يديرها أشخاص مؤهلين.	3.61	1.07	72.2
14	أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	3.84	0.71	76.8

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (5) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تراوحت بين (3.60 - 4.29). حيث جاءت فقرة «يضع المجلس اللوائح والتعليمات والأهداف والخطط والسياسات العامة ويعمل على تحديثها من قبل الإدارة التنفيذية» في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح (4.29)، تلها فقرة «تقع المسؤولية النهائية في أنشطة المصرف وسلامته المالية على مجلس الإدارة وهيئة المراقبة» (4.28) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتوافر في رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التأهيل والخبرة اللازمة والكافية في الشؤون المصرفية والمالية» (4.06) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يوجد عضوين مستقلين على الأقل في مجلس الإدارة لا تربطهم مع المصرف أي التزامات مباشرة أو غير مباشرة» بمتوسط (3.60)، تلها فقرة «يوجد لدى المصرف ميثاق وسياسات لمعايير الحوكمة وتدريب الموارد البشرية والجودة الشاملة وأخلاقيات السلوك المهني، وتتوفر فيه لجنة حوكمة يديرها أشخاص مؤهلين» (3.61) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يمتلك أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إبداء الآراء والأحكام المستقلة دون التأثر بأي مصالح أخرى» (3.65) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

بوجه عام، فإن متوسط فقرات بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قد بلغ (3.84)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول رقم (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

2. مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (6):

جدول (6) مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة من وجهة نظر عينة الدراسة

م.	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يلتزم المجلس بتشكيل اللجان التالية (لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافأة، ولجنة الحوكمة) كحد أدنى ويحدد لكل لجنة لائحتها التنفيذية المتضمنة ضوابط وإجراءات عملها.	4.24	0.65	84.8
2.	يلتزم المجلس على صعيد رئاسة اللجان أن يكون بالتناوب وبشكل دوري وأن يكون النصاب القانوني بأغلبية الأعضاء، وأن يكون رئيس كل لجنة من الأعضاء المستقلين.	3.59	1.11	71.8
3.	يحرص المجلس على متابعة عمل اللجان ومراقبتها واتخاذ الإجراءات الضرورية لقيام هذه اللجان بالأعمال الموكلة إليها.	3.73	0.96	74.6
4.	لدى كل لجنة كادر مؤهل وله الخبرة والكفاءة والاستقلالية.	3.66	1.00	73.2
5.	يكون لكل لجنة سلطة الحصول على أية معلومات تراها مناسبة ولازمة للقيام بمهامها.	3.89	0.77	77.8
6.	تؤدي اللجان المشكلة من المجلس وظائفها بشكل جيد وترفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة.	3.88	0.89	77.6
7.	تقوم اللجان المشكلة من المجلس بمتابعة ومراجعة عمل اللجان المناظرة لها في المؤسسات التابعة للمصرف والتأكد من توافقها مع سياسات وإجراءات المصرف.	3.68	0.79	73.6
8.	تقوم لجنة الحوكمة بوضع إطار عام ودليل لإجراءات الحوكمة لدى المصرف ومتابعة تنفيذه ومراجعته بشكل دوري.	3.63	0.97	72.6
9.	تتوافق سياسات وإجراءات لجنة الحوكمة مع دليل الحوكمة والتعليمات والتشريعات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بالخصوص.	3.73	0.81	74.6
10.	تقوم لجنة الحوكمة بإعداد التوصيات اللازمة بشأن عضوية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ومراجعة اللوائح التنظيمية لكل لجنة.	3.66	0.86	73.2
11.	تتماشى السياسات التي تضعها اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المبادئ وممارسات الحوكمة.	3.60	0.91	72.0
12	كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	3.75	0.72	75.0

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (6) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة تراوحت بين (3.59-4.24). حيث جاءت فقرة «يلتزم المجلس بتشكيل اللجان التالية (لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعيينات والمكافأة، ولجنة الحوكمة) كحد أدنى ويحدد لكل لجنة لائحتها التنفيذية المتضمنة ضوابط وإجراءات عملها» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (4.24)، تلها فقرة «يكون لكل لجنة سلطة الحصول على أية معلومات تراها مناسبة ولازمة للقيام بمهامها» (3.89) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة « تؤدي اللجان المشكلة من المجلس وظائفها بشكل جيد وترفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة» (3.88) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يلتزم المجلس على صعيد رئاسة اللجان أن يكون بالتناوب وبشكل دوري وأن يكون النصاب القانوني بأغلبية الأعضاء، وأن يكون رئيس كل لجنة من الأعضاء المستقلين» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.59)، تلها فقرة «تتماشى السياسات التي تضعها اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مع المبادئ وممارسات الحوكمة» (3.60) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تقوم لجنة الحوكمة بوضع إطار عام ودليل لإجراءات الحوكمة لدى المصرف ومتابعة تنفيذه ومراجعته بشكل دوري» (3.63) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد كفاءة واستقلالية لجان التدقيق والمراجعة قد بلغ (3.75) وانحراف معياري (0.72) ووزنه النسبي (75.0%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

3-مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف:

لتحديد مستوى تطبيق بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (7):

جدول (7) مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف من وجهة نظر عينة الدراسة

م	الفقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	تتوافق سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف مع دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.	3.83	0.76	76.6
2.	يفصح المصرف عن النتائج المالية والتشغيلية وأهدافه الاستراتيجية وانجازاته المتوقع تحقيقها وسياساته المعتمدة وخططه المستقبلية والمخاطر المنظورة.	3.88	0.88	77.6
3.	يفصح المصرف عن السياسات المعتمدة في حالة تضارب المصالح وعن عمليات المصرف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة..	3.43	1.07	68.6
4.	يلتزم المصرف بنشر المعلومات الخاصة بهيكل رأس المال والمساهمات الرئيسة في المصرف والمساهمات الرئيسية من الأشخاص الاعتباريين والتسهيلات ذات الصلة للمحافظة على صغار المساهمين.	3.62	1.00	72.4
5.	يلتزم المصرف بالإفصاح عن عملية المراجعة والمراقبة.	3.78	0.90	75.6
6.	يلتزم المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة في الموارد البشرية.	3.68	1.01	73.6
7.	يلتزم المصرف بتزويد إدارة الرقابة على المصارف والنقد التابعة لمصرف ليبيا المركزي بالا فصاحات والتقارير والمعلومات حول الحوكمة.	3.91	0.84	78.2
8.	يفصح المصرف عن هيكل وسياسات الحوكمة والعمليات التي تم تنفيذها بموجبها.	3.76	0.82	75.2
9.	يتضمن التقرير السنوي مدى تطبيق الحوكمة والالتزام بمعاييرها ومبادئها.	3.72	0.90	74.4
10.	تتم عملية الافصاح والشفافية عن المعلومات مختلف العمليات والأنشطة بطريقة دقيقة ومستمرة ومتاحة للجميع في الوقت المحدد وعبر وسائل سهلة وغير مكلفة وبما يزيد من الثقة لدى المساهمين والعملاء.	3.60	1.02	72.0
11.	يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصرف وأداءه والتعرض للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر.	3.51	1.12	70.2
	سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	3.70	0.78	74.0

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (7) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف تراوحت بين (3.59 - 4.24)، حيث جاءت فقرة «يلتزم المصرف بتزويد إدارة الرقابة على المصارف والنقد التابعة لمصرف ليبيا المركزي بالا فصاحات والتقارير والمعلومات حول الحوكمة» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (3.91)، تلها فقرة «يفصح المصرف عن النتائج المالية والتشغيلية وأهدافه الاستراتيجية وانجازاته المتوقع تحقيقها وسياساته المعتمدة وخططه المستقبلية والمخاطر المنظورة» (3.88) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتوافق سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف مع دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي» (3.83) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يفصح المصرف عن السياسات المعتمدة في حالة تضارب المصالح وعن عمليات المصرف المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.43)، تلها فقرة «يكون الإفصاح شاملاً بدرجة كافية تسمح بتقييم المركز المالي للمصرف وأداءه والتعرضات للمخاطر وأنشطة إدارة المخاطر» (3.51) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «تتم عملية الافصاح والشفافية عن المعلومات مختلف العمليات والأنشطة بطريقة دقيقة ومستمرة ومتاحة للجميع في الوقت المحدد وعبر وسائل سهلة وغير مكلفة وبما يزيد من الثقة لدى المساهمين والعملاء» (3.60) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف قد بلغ (3.70) وانحراف معياري (0.78) ووزنه النسبي (74.0%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1)، **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

4- مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين:

لتحديد مستوى إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تم حساب المتوسط المرجح والانحرافات المعيارية والوزن النسبي بالنسبة لفقرات هذا البُعد، كما هو موضح بالجدول رقم (8):

جدول (8) مستوى إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين من وجهة نظر عينة الدراسة

م	فقرات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
1.	يلتزم المصرف بالحفاظ على حقوق جميع مساهميه وتسجيل ملكيتهم حسب الأصول واثباتها، وعدم وضع قيود على قيامهم بالتنازل عن أسهمهم لصالح أشخاص آخرين وفق القوانين والأنظمة، والتقيد بالنظام الأساسي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.	4.16	0.67	83.2
.2	يلتزم المصرف باتخاذ كافة الاجراءات التي تسمح لجميع المساهمين المشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية واتاحة المعرفة الكافية والشاملة بالأمور والمواضيع التي سيتم طرحها.	3.93	0.81	78.6
.3	يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوقهم.	3.79	1.02	75.8
.4	يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على حقوقهم.	3.57	0.96	71.4
5.	يلتزم المصرف بمعاملة جميع المساهمين ضمن كل فئة من فئات الأسهم معاملة متساوية وبغض النظر عن نسبة ملكية كل مساهم من أسهم المصرف.	3.56	1.09	71.2
6.	يتجنب المصرف الممارسات الممنوعة التي قد تعرض حقوق المساهمين للمخاطر المالية.	3.99	0.89	79.8
7.	تحرص إدارة المصرف على توفير المعلومات المناسبة للمساهمين من خلال قنوات مناسبة.	3.87	0.89	77.4
8.	يلتزم المصرف بإعداد تقرير نصف سنوي يتضمن أهم القرارات والعمليات الاستراتيجية والاستثنائية التي قام بها خلال هذه الفترة.	3.72	1.02	74.4
9.	توصي إدارة المصرف بالتزاماتها تجاه الدائنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ويلتزم باتخاذ اجراءات عاجلة ضد أي خرق لحقوق اصحاب المصالح، ويديم أواصر التعاون معهم.	3.78	0.95	75.6
10.	تتم عملية نقل الأسهم وتحويلها بشكل جيد ومضمون.	3.90	0.79	78.0
11.	يحرص المصرف على تطبيق دليل الحوكمة فيما يخص التزامات المساهمين من القطاع العام بضمان عدم تدخلهم في عمل مجلس الإدارة وممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية.	3.65	1.08	73.0
	إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	3.81	0.75	76.2

المصدر: إعداد الباحث

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (8) أن المتوسط المرجح لفقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين تراوحت بين (3.56-4.16) حيث جاءت فقرة «يلتزم المصرف بالحفاظ على حقوق جميع مساهميه وتسجيل ملكيتهم حسب الأصول واثباتها، وعدم وضع قيود على قيامهم بالتنازل عن أسهمهم لصالح أشخاص آخرين وفق القوانين والأنظمة، والتقيد بالنظام الأساسي للمصارف التجارية العاملة في ليبيا» تحصلت على أعلى متوسط مرجح (4.16)، تلها فقرة «يتجنب المصرف الممارسات الممنوعة التي قد تعرض حقوق المساهمين للمخاطر المالية» (3.99) كثاني أعلى متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يلتزم المصرف باتخاذ كافة الاجراءات التي تسمح لجميع المساهمين المشاركة بفاعلية في اجتماعات الجمعية العمومية واتاحة المعرفة الكافية والشاملة بالأمور والمواضيع التي سيتم طرحها» (3.93) كثالث أعلى متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين.

في حين جاءت في المرتبة الأخيرة فقرة «يلتزم المصرف بمعاملة جميع المساهمين ضمن كل فئة من فئات الأسهم معاملة متساوية وبغض النظر عن نسبة ملكية كل مساهم من أسهم المصرف» تحصلت على أقل متوسط مرجح (3.56)، تلها فقرة «يتيح المصرف المجال أمام أقلية المساهمين تمثيلهم بشكل عادل في مجلس الإدارة واقامة دعاوي قضائية في حال اتخاذ المصرف أو الجمعية العمومية قرارات لها تأثير سلبي بشكل مباشر أو غير مباشر على الحقوق» (3.57) كثاني أقل متوسط مرجح، وأخيراً فقرة «يحرص المصرف على تطبيق دليل الحوكمة فيما يخص التزامات المساهمين من القطاع العام بضمان عدم تدخلهم في عمل مجلس الإدارة وممارسة مسؤولياته وصلاحياته باستقلالية ومهنية» (3.65) كثالث أقل متوسط مرجح من بين فقرات مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين.

بوجه عام فإن متوسط فقرات بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين قد بلغ (3.81) وانحراف معياري (0.75) ووزنه النسبي (76.2%)، وهو عالي مقارنة بمستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (1). **ما يعنى أن مستوى تطبيق بُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين كان مرتفعاً من وجهة نظر عينة الدراسة.**

للتحقق من مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة، تم استخدام اختبار (t.test) لعينة واحدة وذلك على النحو المبين في الجدول رقم (9):

جدول (9) مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة

أبعاد معايير الحوكمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	82	3.84	0.71	3	81	10.63(*)	0.000
كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	82	3.75	0.72	3	81	9.38(*)	0.000
سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف	82	3.70	0.70	3	81	8.10(*)	0.000
إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين	82	3.81	0.75	3	81	9.75(*)	0.000
الحوكمة	82	3.77	0.69	3	81	10.06(*)	0.000

(*) قيم دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

المصدر: إعداد الباحث

يُلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (9) أن جميع أبعاد الحوكمة كانت مرتفعة عن المتوسط الفرضي لأداة الدراسة البالغ (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية قيمة (3.84) وانحراف معياري قدره (0.71)، وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (10.63) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

كما بلغ المتوسط الحسابي لبُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة قيمة (3.75) وبانحراف معياري قدره (0.72)، وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (9.38) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد كفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

أما بُعد سياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف فبلغ متوسطه الحسابي قيمة (3.70) وانحراف معياري (0.70) وباختبار دلالة الفرق بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (8.10) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أنه يوجد تطبيق لبُعد سياسة الإفصاح والشفافية لدى المصرف لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

كما بلغ المتوسط الحسابي لبُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين قيمة (3.81) وانحراف معياري قدره (0.75)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (9.75) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني يوجد تطبيق لبُعد إجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين لدى عينة الدراسة وأن مستوى تطبيقه مرتفع.

أما بالنسبة للمتوسط العام للحوكمة المصرفية فقد بلغ قيمة (3.77) وانحراف معياري (0.69)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت القيمة التائية (10.06) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة α=0.05، وهذا يعني وجود تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية وأن مستوى تطبيقها جميعاً مرتفع، وأن أكثر الأبعاد تطبيقاً؛ هو بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً بُعد سياسة الافصاح والشفافية.

ما يعني أنه لا يوجد ضعف في مستوى تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية عينة الدراسة خلال فترة الدراسة، مما يعني قبول فرضية الدراسة.

12. نتائج الدراسة:

من خلال نتائج التحليل النوعي (الاحصائي) المُشار إليها لبيانات الدراسة، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

أوضحت النتائج أنه يوجد تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة في المصارف التجارية عينة الدراسة، وأن مستويات تطبيق معايير الحوكمة المصرفية بأبعادها (أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكفاءة واستقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وسياسة الافصاح والشفافية لدى المصرف، وإجراءات المصرف حول ضمان حقوق المساهمين والمتعاملين) جميعها كانت مرتفعة، وأن أكثر الأبعاد تطبيقاً؛ هو بُعد أهلية واستقلالية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وأقلها تطبيقاً بُعد سياسة الافصاح والشفافية.

- مقارنة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة:

تكتفي هذه الدراسة بمقارنة نتائجها مع الدراسات المحلية فقط لتشابه البيئة والخصائص من حيث مجتمع الدراسة، والعوامل المؤثرة كالتشريعات والقوانين المتعلقة بالحوكمة والعمل المصرفي، والظروف السياسية والاقتصادية. في حين قد تتباين البيئة والخصائص مع الدراسات الدولية. **فيما يلي توضيح لمقارنة نتائج الدراسة بعدد من الدراسات المحلية السابقة:**

لقد توافقت نتائج الدراسة من حيث وجود تطبيق لمعايير الحوكمة المصرفية بأبعادها المختلفة وتقييم مستوى تطبيقها في المصارف التجارية الليبية مع نتائج دراسة **خليل وآخرون (2019)**، التي أشارت إلى وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والتي تمثلت في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادة القانون)، بينما لا يوجد تطبيق لمبادئ الحوكمة المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، المساءلة، العدالة والمساواة)، ومع دراسة **الساعدي (2014)** التي بينت نتائجها عن وجود إجماع لدى موظفي المصارف التجارية الليبية على أهمية تطبيق الحوكمة، ومع دراسة **الشكري والجهاني (2021)** التي أوضحت نتائجها بأن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركز لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وإن لم تكن بشكل مثالي، ولكن بنسبة معقولة بحسب وجهة نظر الدراسة.

فيما اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة **(Zagoub,2011)** التي أشارت في نتائجها إلى أن تبني

مفهوم الحوكمة يعتبر جديداً في المصارف التجارية الليبية، وأن هذه المصارف ليست جاهزة بعد لتطبيقه بالشكل الصحيح، قد يرجع هذا الاختلاف بسبب الفترة الزمنية التي أُجريت فيها هذه الدراسة، حيث كانت في بدايات صدور دليل الحوكمة في سنة 2010 من قبل مصرف ليبيا المركزي.

13. توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تحليل بيانات الدراسة للعينة المختارة، يتقدم الباحثان بالتوصيات التالية:

1.تهيئة البيئة الملائمة لتفعيل دور الحوكمة المصرفية والتأكيد على الالتزام بتطبيقها؛ لضمان عدم حدوث انحراف في الأداء المصرفي.

2.العمل على تفعيل دور الرقابة الداخلية والعمل بمعايير المحاسبة الدولية، والتأكيد على استقلالية المدققين الداخليين والخارجيين، فضلاً عن كفاءة لجان التدقيق؛ من أجل المتابعة والتفتيش ومحاولة كشف الانحرافات في العمليات المصرفية في الوقت المناسب.

3.العمل على تنظيم العلاقات البينية للأطراف ذات المصلحة والإدارات المصرفية؛ لحفظ الحقوق والواجبات لجميع الأطراف المعنية.

4.زيادة الدراسات والأبحاث المتعلقة بدور الحوكمة في القطاع المصرفي، وخاصة من قبل مصرف ليبيا المركزي.

5.العمل على دراسة أكثر حداثة من حيث المعلومات والسنوات، بخصوص دور الحوكمة وتطبيقها في القطاع المصرفي.

14. قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

-أحمد، محمد المهدي الأمير (2019). آليات الحوكمة المصرفية ودورها في جذب الاستثمار: دراسة ميدانية على عينة من المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية. **مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد**، المجلد 1، العدد 4، 82-65، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجزائر.

-اسميو، إسماعيل المهدي والفضلي، خالد زيدان (2019). ورقة: دور دليل الحوكمة في الحد من الفساد المالي في القطاع المصرفي الليبي: دراسة محتوى دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 691-675.

-افريو، محمد علي (2018). أثر نقص الأوراق النقدية (السيولة) في المصارف الليبية على انتشار الربا في ليبيا: دراسة مقارنة. **مجلة البحوث الأكاديمية**، العدد 11، 528-471، الأكاديمية الليبية مصراته، ليبيا.

-البنك الدولي (2020). تقرير: **مراجعة القطاع المالي في ليبيا**. منشور بتاريخ فبراير 2020 على الموقع الرسمي للبنك الدولي على شبكة المعلومات الدولية الانترنت.

زيارة 17 سبتمبر، 2024، متاح على الرابط... https://pubdocs.worldbank.org/en/490761600444818233/Libya-Finan-

cial-Sector-Review-Arabic-Final.pdf

-بوفرنة، فاخر مفتاح والشلماني، سراج عيسى (2021). أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي في ليبيا. **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة**، المجلد 40، العدد 2، 53-67، مكتب البحوث والاستشارات، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

-بوفرنة، فاخر؛ الكزة، عبد السلام، لحيمر، إدريس وبعيرة، أنس (2019). ورقة: الإصلاح المؤسسي للنظام المصرفي في ليبيا «تحليل كيفي في واقع القواعد التنظيمية لإدارة المصارف». **مؤتمر الإصلاح المؤسسي في ليبيا «الماضي والحاضر ورؤية المستقبل»**، 10-9 مارس 2019، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، 129-81.

-حماد، طارق (2005). **حوكمة الشركات: المفاهيم- المباديء- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف**. الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

-خليل، عائشة؛ الخبولي، وفاء وعلي، إبراهيم (2019). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف التجارية الليبية: دراسة حالة على مصرف الجمهورية فرع العلوص. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 353-326.

-درويش، عدنان بن حيدر (2007). **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**. بيروت، لبنان: اتحاد المصارف العربية.

-الذبحاوي، حسن كريم وعلي، نور جابر (2018). الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الأداء المصرفي: دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة للمدة (2005-2015). **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 15، العدد 2، 167-122، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

-الساعدي، عمر مفتاح (2014). استراتيجية لتحسين الحوكمة المؤسسية في المصارف الليبية. **مجلة الدراسات الاجتماعية**، العدد 41، 188-163، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

-الشيخي، أمال سعد والجطلاوي، بثينة جمعة (2019). ورقة: الحوكمة في المؤسسات الليبية «الواقع والطموح»، دور لجنة المراجعة في تفعيل المراجعة الداخلية للحد من الفساد المالي في ظل الحركمة. **المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة «المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية: ليبيا نموذجاً»**، 12-11 نوفمبر 2019، جامعة المرقب، ليبيا، 495-472.

-عبيد، مصطفى فؤاد (2022). **كتاب التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS- خطوة خطوة** (ط1). إسطنبول، تركيا: مركز البحوث والدراسات متعدد التخصصات.

-العزاوي، محمد عبد الوهاب وخميس، عبد السلام محمد (2010). **الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة** (ط1). عمان، الأردن: دار إثراء.

-عياري، أمال وخوالد، أبو بكر (2012). ورقة: تطبيق مباديء الحوكمة في المؤسسات المصرفية «دراسة حالة الجزائر». **مؤتمر الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري**، 7-6 مايو 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 21-1.

-الغاني، فرقد فيصل (2009). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب. ورقة بحثية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

-الفلاح، فاطمة مفتاح والجهاني، افطيطيم سالم (2017). **ورقة:** دور حوكمة الشركات في الحد من الأزمات المالية في المصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي. **المؤتمر العلمي الأول «إدارة الأزمات الو اقع – المأمول»**، 14-13 مايو 2017، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 24-1.

-كعلة، مريم (2015). **دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية: دراسة حالة شركة الراجحي المصرفية للفترة ما بين 2012 و 2013**. رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

-مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط (2019). **تقرير: عن الدبابات والمصارف: وقف تصعيد خطير في ليبيا**. تقرير الشرق الأوسط رقم 201، 20 مايو 2019.

-مسعد، محي محمد (2014). دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري: مع الإشارة للوضع في مصر. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، العدد 500 – 575، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

-**مصرف ليبيا المركزي** (2022). تقرير الاستقرار المالي 2018. **وحدة الاستقرار المالي، مصرف ليبيا المركزي، البيضاء، ليبيا.**

-معتوق، سهير محمود؛ طريح، نيفين محمد ورزق، فيوليت صبحي (2017). الحوكمة في الجهاز المصرفي. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 1، 198-179، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر.

-هجيرة، بلعورة وخميسي، بن رجم (2018). حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، المجلد 11، العدد 2، 116-98، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Kothari, C.R. (2004). Research Methodology: Methods and Techniques (2nd ed.). New Age International, New Delhi.

- Lupu, D., & Nichitean, A. (2011). Corporate Governance And Bank Performance in Romanian Banking System. Annals of The "Ştefan cel Mare" University of Suceava. Fascicle of The Faculty of Economics and Public Administration,11(13), 219-225.

- Zagoub, A. (2011). Corporate Governance in Libyan Commercial Banks. [Doctoral dissertation, University of Dundee], UK.